واقع التزام القطاع المصرفي في الجزائر بمبادئ المسؤولية الاجتماعية ومساهمته في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة

The Reality of Algerian Banking Sector Commitment to Social Responsibility Principles & its Contribution to Encouraging SMES to Adopt a Culture of Sustainable Social & Environmental Practices

براهمية عمار [1] *، عبد المالك مهري[2]

[1] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، ammar.brahmia@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي تبسة (الجزائر)، abdelmalek.mahri@univ-tebessa.dz

الاستلام: 2021/11/06 القبول: 2022/03/12 النشر: 2022/04/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مدى إلتزام البنوك الجزائرية بمبادئ المسؤولية الاجتماعية كآلية فعالة لدعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال دراسة ميدانية لعينة من البنوك العاملة في ولاية تبسة، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية، كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار *T* للعينة الواحدة، اختبار الانحدار البسيط للوصول إلى نتائج تساعدنا في تحقيق أهداف الدراسة،

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البنوك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستدامة.

رموز jel: D83، O15.

Abstract:

The study aims to show that the social responsibility of banks is an effective mechanism to support the sustainability of social and environmental practices of small and medium enterprises - a field study of banks operating in tebessa, To test the hypotheses of the study, a set of statistical methods, such as arithmetic mean, standard deviation and T test for a single sample

Keywords: Social Responsibility Bankin, Small and Medium Enterprises, Sustainability.

(JEL) Classification : D83 ; O15.

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تتمحور المشكلة الاقتصادية أساسا حول نسبية الموارد مقابل كثرة وتعدد وتزايد استخداماتها لتتجه أهداف المؤسسات الاقتصادية نحو المزيد من التعقيد خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي ساهم في تغير سلم حاجات الأفراد وسلوكهم وحتى نظرتهم فيما يتعلق بأولوياتهم، الأمر الذي يضع تحديا كبيرا بخصوص ضمان الاستغلال الأمثل للموارد، لتصبح المسؤولية الاجتماعية والبيئة وتكاليفها من بين التحديات المفروضة على المؤسسات الاقتصادية، هذه الأخيرة تسعى لضمان بقائها واستمرارها في بيئتها المتغيرة التي تتميز بتنافس متزايد وصل بالمؤسسات إلى أعلى مستويات الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية كالتزام تجاه المجتمع، بتبني ثقافة مضمونها يعبر عن مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بما يخدم المجتمع عموما ومن ضمن ذلك التنمية المستدامة، في هذا الإطار برزت الحاجة إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف على أهميتها وطبيعتها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يؤكد تطور مبادئها وأسسها في مختلف الأبعاد، عكس ما كانت عليه مسؤوليات المؤسسات في السابق التي تركز على الاعتبارات المالية مع إغفال الجانب الاجتماعي، لتبرز أهمية ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة من خلال مجموعة من الأسس أهمها اتساع مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية الذي يعبر عن التزام المؤسسات الاقتصادية عموما تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه.

وتعد المسؤولية الاجتماعية للبنوك الحلقة الجوهرية التي ترسم من خلالها خطوطها العريضة والتزامتها الأكيدة ومعالم سياساتها وواجباتها نحو المجتمع، كالمساهمة في التنمية الاقتصادية لضمان عدالة الفرص المحققة للثروة بتشجيع الاستثمار وتمويليه خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قوة دفع في التنمية الاقتصادية لأي دولة، من خلال ما توفره من فرص العمل وخلق المبادرات وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار والانتاج وما يلبي حاجيات المجتمع، فالمسؤولية الاجتماعية للبنوك من بين الآليات المستخدمة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

وبغرض معرفة أهمية المسؤولية الاجتماعية في إرساء الإطار المتكامل للممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم اختيار البنوك العاملة بولاية تبسة، لما تمثله هاته المؤسسات من نموذج مثالي لدراسة التغيرات التي تحصل في بيئتها الداخلية ومدى قدرتها على التكيف والتفاعل مع طبيعة متغيرات البيئة الخارجية والاستفادة منها لإنتاج المعرفة العلمية والعملية.

1.1. إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل تعمل البنوك النشطة بولاية تبسة من خلال إلتزامها بمبادئ المسؤولية الإجتماعية على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة ؟

وتحت هذا التساؤل الرئيس ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك؟ وفيم تتمثل فوائدها وأبعادها؟
- هل تتبنى البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية؟
- ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذا السؤال الجوهري نعتمد على جملة من الفرضيات تعكس أهم الأنشطة التي تمارسها البنوك الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للتحقق من تطبيقها في البنوك العاملة في ولاية تبسة ومن ثم تبنيها للمسؤولية الاجتماعية، وتتمثل هذه الفرضيات في الآتي:

الفرضية الأولى: تتبنى البنوك العاملة في ولاية تبسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية$0.05 \geq \alpha$

الفرضية الثانية: إن التزام البنوك محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل.

3.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها جاءت لدراسة موضوع المسؤولية الاجتماعية للبنوك من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للبنوك والممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين المتغيرين، واتخاذ ما يلزم من حلول وخطوات تتناسب والتغيرات الحاصلة في العالم بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة.

4.1. أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- توضيح كل المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات.
- تبيين أهمية تبني المؤسسات المالية لمنهج المسؤولية الاجتماعية والفوائد المتأتية من تبنيه.

- تحديد دور المسؤولية الاجتماعية في دعم استدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بالاعتماد على نتائج الدراسة يتم تقديم عدد من التوصيات من اجل تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

2. الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.2. مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية للبنوك:

1.1.2.مفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك:

توجد العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية، وكل تعريف ينظر إلى هذا المفهوم من وجهة نظر معينة، وسنعرض نماذج تعاريف تبنتها هيئات ومنظمات دولية:

- يعرف **البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية على أنها: " التزام المؤسسات الاقتصادية بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تفيد قطاع الأعمال والتنمية على حد السواء"[1].
- يعرف **الاتحاد الأوربي** المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال"[2].
- كما تعرفها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على أنها: "التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف"[3].

وباعتبار البنوك الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد فعن طريقها يتم تجميع المدخرات من الأعوان الاقتصاديين ومنح التسهيلات الائتمانية والقروض، وعليه يمكن تعريفه على أنه مؤسسة مالية هدفها التعامل في النقود والائتمان، حيث تقوم بتجميع النقود الفائضة عن حاجة مختلف الأعوان الاقتصاديين بغرض اقتراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في أوجه متعددة.

وعليه تتمثل المسؤولية الاجتماعية للبنوك في أن البنك يأخذ بعين الاعتبار في عملياته وأنشطته المجتمع المحلي، ويكون هذا من خلال آلية داخلية ذاتية تنظيمية تقوم بموجبها البنوك برصد وضمان التزامها بالقانون

والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية لإحداث أثر إيجابي شامل على المجتمع، وبصيغة أخرى المسؤولية الاجتماعية للبنوك هي التزام مستمر بمشاركة المجتمع من خلال استشعار البنوك بمسؤوليتها تجاه مجتمعها بأسلوب يخدم كل الأطراف في آن واحد.

2.1.2. فوائد التزام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية:

توفر المسؤولية الاجتماعية العديد من الفوائد المحتملة للبنوك، والتي تتضمن ما يلي:

- تشجيع السلوك المستدام من قبل العملاء؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الرفاه الاقتصادي؛
- تحقيق مزايا تنافسية مثل الوصول إلى أسواق وأعمال جديدة وزيادة المبيعات والعوائد وتحسين الإنتاجية[4]؛
- تحفيز الموظفين على العمل من أجل ضمان مشاركتهم النوعية في العمل وتعزيز ولائهم وروحهم المعنوية وتحقيق مستويات عمل متفوقة؛
- توفير فوائد حقيقية للمجتمع ككل، وجعل البنوك أكثر إدراكا لدورها المحتمل في المجتمع؛

توفر المسؤولية الاجتماعية أيضا العديد من الفوائد المحتملة للبنوك كما يلي [5]:

- تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتوقعات المجتمع والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية (شاملة إدارة أفضل المخاطر القانونية) ومخاطر عدم تحمل المسؤولية الاجتماعية؛
- تحسين ممارسات إدارة المخاطر للمؤسسة؛
- تعزيز سمعة البنوك، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور؛
- دعم ترخيص المؤسسة الاجتماعية للعمل؛
- تحسين علاقة البنوك مع الأطراف المعنية وقدرته على الابتكار من خلال التعرض لوجهات نظر جديدة والاتصال بقطاع متنوع من الأطراف المعنية؛
- تحقيق المدخرات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفقات واسترداد المنتجات الفرعية القيمة؛
- تحسين اعتمادية ونزاهة المعاملات من خلال المشاركة السياسة المسؤولية والمنافسة العادلة وانعدام الفساد.

3.1.2.أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك ومجالاتها:

أ. أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك:

يوجد ثلاث أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية، وهي[6]:

- **البعد الاقتصادي:** هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج الخدمات، ومن خلال فرص العمل ومصادر الدخل.
- **البعد الاجتماعي:** وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير عمليات البنك على الأفراد داخل وخارج البنك، مثل: علاقات العمل السليمة، الصحة والسلامة المهنية في العمل...
- **البعد البيئي:** هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة البنوك على البيئة الطبيعية.

والشكل رقم 01 يوضح هذه الأبعاد.

شكل رقم 01: أبعاد المسؤولية الاجتماعية في البنوك

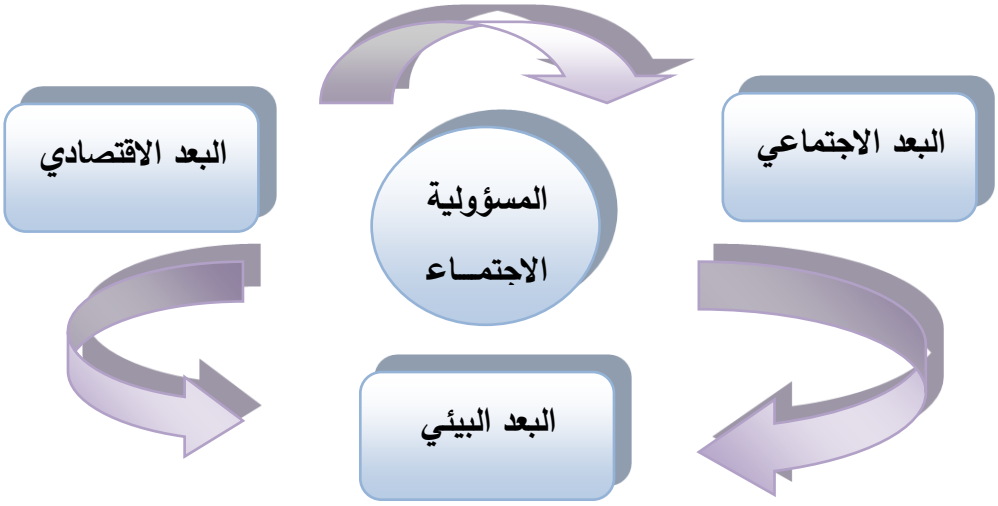

المصدر: François DOMERGUE, La **RSE dans le secteur bancaire, un outil de reconquête de la confiance en période de crise ?**, P : 01, Date of Arrival : 20/07/2017, h :16 :57, site : https://www.researchgate.net/...La_RSE_dans_le_secteur_bancaire_un_outil_de_reco...

من خلال الشكل يتبين أن البنوك تتبنى مسؤوليتها وهذا يعني أنها تحاول دعم أو جني عوائد إيجابية باستمرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية. وهناك دراسة أشارت إلى أن البنوك التي تتبنى هذه الفلسفة تطمح إلى البقاء وتحقيق الربحية في السوق (جانب اقتصادي) وتميل إلى تحسين ظروف المجتمع (جانب اجتماعي)، فضلا عن تحسين البيئة المادية (جانب بيئي).

2.2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وتختلف المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريفها، إذ تتوفر مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساسا لتعريفها والمتمثلة في عدد العمال، وحجم رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة. ويعد تعريف الاتحاد الأوروبي الأقرب إلى الواقع العالمي حيث إن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 أجيرا وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 250 أجيرا والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو[7].

بالإضافة إلى ذلك توجد من بين التعاريف الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ما قدمته هيئة الأعمال الصغيرة التابعة لحكومة الولايات المتحدة (Small Business act) والتي تعتمد على عدد العمال والاستقلالية؛ وحسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها المؤسسات كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تضم على اقل500 عامل[8].

أما الجزائر فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب المادة الخامسة من القانون، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها مابين مائتي (200) مليون ومليار (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة(100) وخمسمائة (500) مليون دينار"[9].

أما المادة السابعة من نفس القانون فقد عرفتها كذلك على أنها: "مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار"[10].

أ. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة:

تشير كل الدراسات والأبحاث إلى الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات معظم دول العالم، والشكل رقم 03 يوضح ذلك.

شكل رقم 03: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

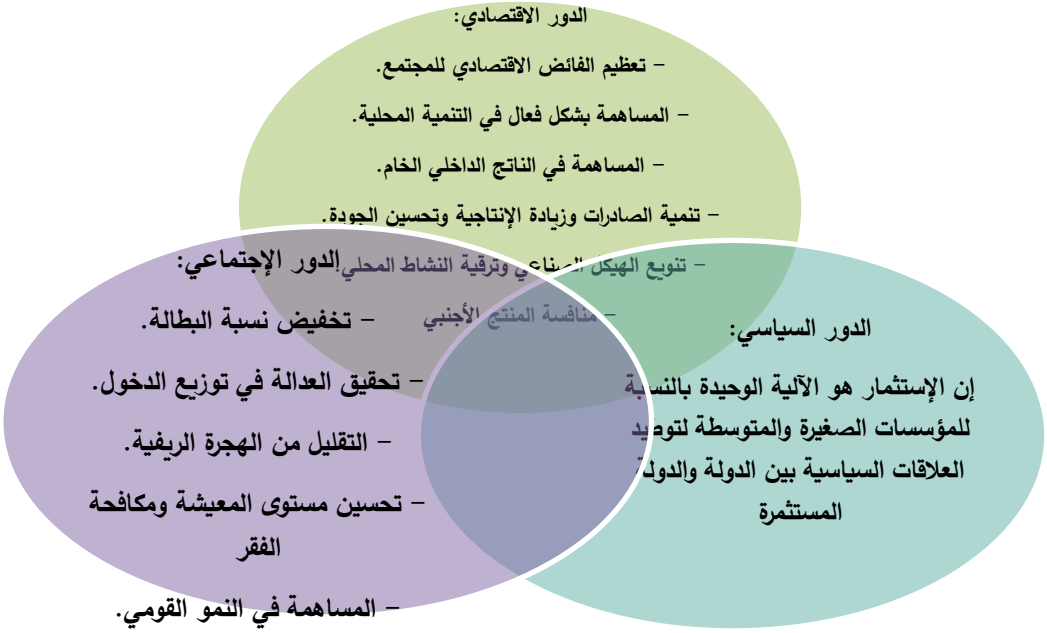

المصدر: من إعداد الباحثين.

من الشكل أعلاه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية وهي التي تحقق الأهداف التالية:

- المردودية الاقتصادية العالية؛
- الاندماج في المحيط الاجتماعي كطرف فاعل في المجتمع؛
- تولي للاستثمار أهمية من أجل توطيد العلاقات السياسية.

3.2. دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في دعم استدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تباينت وجهات نظر الكتاب والباحثين بتحديد مفهوم الاستدامة، إذ نجد أن المفهوم الذي طرحه مايكل بورتر أقل المفاهيم غموضا، والذي يستند إلى استخدام عبارة الربحية طويلة الأجل في الإشارة إلى مفهوم الاستدامة[11]، وأشار كذلك إلى الأداء فوق المتوسط في محاولة منه للتعبير عن كون أداء المؤسسة متفوق على أداء الصناعة التي تنتمي إليها تلك المؤسسة[12]، من هنا نجد أن مفهوم الاستدامة يرتبط بالأجل الطويل

وعليه يطرح هذا المفهوم في وقتنا الحاضر مخاطر وفرص إضافية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبغض النظر عن طبيعة القطاع الذي تعمل فيه أو موقعها الجغرافي، فالبنوك كمؤسسة مالية لها تأثيرها الكبير، بحيث لا تقتصر مسؤوليتها على الالتزام بقضايا الاستدامة في ممارساتها بل تتعدى ذلك، وعلى درجة أكثر أهمية لتشمل التأكد من التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتم تمويلهم على أساس يومي بأعلى المعايير السلوكية والأخلاقية فيما يتعلق بمسؤوليتهم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والتي تتمثل فيما يلي:

1. تقوم البنوك بتقديم خدماتها ومعاملاتها المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهاته الأخيرة حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم السلع والخدمات للأفراد، وهي تلعب دورا أساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وبذلك تقوم البنوك في استدامة تمويل هاته المؤسسات من خلال عمليات استحواذ حذرة وإدارة العلاقات مع هاته الأخيرة ، حيث تقوم البنوك بتقديم عروض متكاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تقديم خدمات استشارية خاصة بإدارة الأصول والتجارة والخزينة وحلول إدارة الثروات والخدمات المصرفية.
2. كذلك في نموذج التشغيل تقوم البنوك بتحسين منصة العلاقات مع هاته المؤسسات وذلك عبر إضافة مدراء علاقات عن بعد قادرين على خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتقديم المشورة لها بل والتفاعل معها عبر الهاتف.
3. دمج المعايير البيئية والاجتماعية في عملية الإقراض وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات الشاملة خلال عمليات إقراض المشاريع والتي تشمل عمليات التقييم ومراجعة المخاطر البيئية والاجتماعية وفقا للمبادئ المتعارف عليها عالميا، وتشمل هذه الإجراءات كذلك مراقبة مدى امتثال المشاريع للمتطلبات والقوانين البيئية والاجتماعية المعمول بها على المستوى المحلي خلال فترة سريان القروض مثل تقييم أثر المشروع على الحركة المرورية، الصحة والسلامة المهنية في العمل، عمالة الأطفال.
4. الإقراض المسؤول والأخلاقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم البنوك باعتماد السياسات والإجراءات المسؤولة في عمليات الإقراض لضمان قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على السداد في المستقبل، ولتحقيق ذلك توفر البنوك لهاته المؤسسات كافة المعلومات اللازمة لمساعدتها على اتخاذ قرار سليم فيما يخص احتياجاتها المالية.
5. نشر ثقافة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تشجيع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والأعمال التطوعية ومن أمثلته: عقد اتفاقيات للقيام بممارسة أنشطة مختلفة حول المسؤولية الاجتماعية والمتعلقة بتقديم التبرعات للجهات المختلفة، رعاية الملتقيات والندوات وورش العمل، التفاعل مع المجتمع...
6. تشجيع البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الالتزام ببعض الممارسات البيئية أو بمعنى آخر إتباع إستراتيجية بيئية لمعالجة الفضلات الناتجة من هاته الأخيرة بل والعمل على تدوير الصالح منها وإعادة استخدامها بطريقة أو بأخرى، كفاءة استخدام الطاقة وحفظها، الإضاءة، كفاءة استخدام مياه والمحافظة عليها من خلال دورات تكوينية.

3. الدراسة الميدانية:

سنحاول تقديم وصفا للمنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

1.3. منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي بخطواته العلمية لتماشيه وتناسبه مع طبيعة هذه الدراسة وملاءمته حيث انه الأسلوب المناسب ويستخدم المنهج الوصفي في وصف الظاهرة المراد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، وهذا المنهج يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد فعلا لواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا أو تعبيرا كميا، بحيث يصف التعبير الكيفي الظاهرة ويوضح خصائصها، أمدا التعبير الكمي فيعطي وصدفا رقميا؛ بحيث يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة[13]، ويرجع اختيار الباحثين إلى ما يتمتع به من مزايا وخصائص منها: عدم الاقتصار على جمع وجدولة البيانات عن موضوع الدراسة وإنما يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال تفسير وتحليل هذه البيانات باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة وذلك للوصول إلى استنتاجات تفيد في تقديك الحلول الواقعية لمشكلة الدراسة.

1.1.3. **تحديد مجتمع وعينة الدراسة:** استهدفت الدراسة عينة من البنوك العاملة وتمثلت في 7 بنوك، حيث تم توزيع (35) استمارة على عينة الدراسة المتمثلة في الإطارات والمتكونة من جميع مديري الإدارة العليا، ونوابهم، رؤساء المصالح بالبنوك السابقة، استرد منها (31) أي بنسبة استرداد بلغت(89%)، وهي تمثل عدد الاستمارات المكتملة.

2.1.3. **أداة الدراسة** : تم تطوير استبان لجمع البيانات من أفراد العينة بحيث يشتمل ثلاثة أجزاء رئيسة :

- **المحور الأول:** ويتضمن المعلومات الشخصية لأفراد العينة حول خصائصهم الوظيفية والشخصية؛
- **المحور الثاني:** يتضمن عدد من الفقرات التي تمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك في 25 فقرة؛
- **المحور الثالث:** يتضمن عدد من الفقرات التي تقيس مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك محل الدراسة في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في 10 فقرات.

قد كانت إجابات معظم فقرات الاستبيان وفق مقياس ليكارت الخماسي.

جدول رقم 01: مقياس ليكرت الحماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غيـــر موافـــق بشدة
	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	**منعدمة**
الدرجة	5	4	3	2	**1**

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.1.3. ثبات أداة الدراسة: تضمن تحقيق الصدق الظاهري للاستبيان على معامل ألفا كرومباخ، حيث قدر معامل الثبات الكلي 0.990، وهو ما يعتبر ملائما لتحقيق أهداف الدراسة، وعلى ذلك فالمقياس يتسم بدرجة عالية من الثبات.

4.1.3. مصادر جمع البيانات: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية والتطبيقية يتم معالجة هذا الموضوع باعتماد المنهج الوصفي بواسطة الاستبيان وتحليلها إحصائيا بواسطة برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية[20](SPSS)، أما الدراسة النظرية فتم الحرص من خلالها على الإطلاع على مختلف الدراسات والبحوث والمجلات والمقالات التي لها علاقة بموضوع البحث ومن خلال ما تناولته المراجع العربية والأجنبية.

5.1.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام مجموعة من أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية[20](SPSS) هذه الأساليب ما يلي: معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، المتوسطات والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى ممارسة البنوك محل الدراسة لمجالات المسؤولية الاجتماعية، اختبار T للعينة الواحدة والانحدار البسيط لاختبار الفرضيات ومن أجل الوصول إلى نتائج تساعدنا في الحكم على صحة الفرضيات.

2.3 نتائج الدراسة:

سيتم عرض نتائج تحليل بيانات الدراسة، حيث سيتم عرض نتائج الدراسة الخاصة بخصائص عينة الدراسة، وتحليل بيانات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة، وبعد إجراء عملية التحليل الإحصائي تم التوصل إلى النتائج الآتية :

1.2.3.خصائص الدراسة:

الجدول رقم 02: التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	18	58.1%
	أنثى	13	41.9%
السن	أقل من 30 سنة	10	32.3%
	31-41 سنة	17	54.8%
	41-50 سنة	2	6.5%
	أكبر من 50 سنة	2	6.5%
المستوى التعليمي	ثانوي	2	6.5%
	جامعي	22	71%
	دراسات عليا	7	22.6%
الأقدمية في البنك	أقل من 5 سنوات	9	29%
	من 5-10 سنوات	10	32.3%
	من 10-15 سنة	6	19.4%
	أكثر من 15 سنة	6	19.4%
المجموع		**31**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على برنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه والمتعلق بخصائص العينة المدروسة أن نسبة الذكور تفوق الإناث بـ 58.1%، وأن نسبة أفراد العينة البالغ أعمارهم 41-50 سنة بلغت 54.1% بالإضافة إلى أن الأفراد الحاصلين على المؤهل العلمي (جامعي) هم الفئة الأكبر بـ (71%)، أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة بلغت أعلى نسبة مئوية (32.3%) من أفراد عينة الدراسة لسنوات الخبرة (من5-10 سنوات) وهذا يدل على أن أفراد العينة المدروسة دوي معرفة بحيثيات هذا الموضوع، وهذا ما يعطي مصداقية أكبر لإجابات عينة الدراسة حول الظاهرة المدروسة.

2.2.3.تحليل بيانات الدراسة:

أ. تحليل بيانات المحور الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات استبيان الدراسة المتعلقة بمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي موضحة في الجدول رقم 03.

جدول رقم 03: نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

الرقم	أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
01	البعد الاقتصادي	3.66	0.723	02	مرتفعة
02	البعد الاجتماعي	3.89	0.671	01	مرتفعة
03	البعد البيئي	3.57	0.795	03	مرتفعة
	أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك	3.71	0.623	----	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم (03) أن إجابات أفراد العينة لم تكن متباينة بشكل كبير فيما يخص مدى توافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة، وقد أشارت نتائج الإحصاء الوصفي الموضحة في الجدول أعلاه أن المستوى العام لتوافر أبعاد المسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.623)، كما جاءت الأبعاد كلها بدرجة مرتفعة وتراوحت متوسطاتها الحسابية بين (3.57-3.89) حيث أن البعد أو الأسلوب الأكثر تجسيدا أو ممارسة من أبعاد هاته الأخيرة هو " البعد الاجتماعي" إذ بلغ متوسطه الحسابي (3.89) وانحراف معياري (0.671) وكانت درجة ممارسته مرتفعة أيضا، يليه البعد الاقتصادي وأخيرا البعد البيئي وكانت متوسطاتها الحسابية على التوالي:(3.66)، (3.57). وهذه النتائج تقود إلى القول أن البنوك محل الدراسة تهتم بشكل كبير بتطبيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهذا طبعا أمر ضروري وهام في مثل هذا النوع من المؤسسات حتى يحافظ على ضمان السير الحسن للعمل داخلها وخارجها.

ب. تحليل بيانات المحور الثالث: مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة في دعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات استبيان الدراسة المتعلقة حول مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة بولاية تبسة دعم استدامة الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي موضحة في الجدول رقم 04.

الجدول رقم 04: مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المتغير	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
تشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.65	0.772	---	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج SPSS

توضح نتائج الجدول رقم (04) أن مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يدركها الطاقم الإداري جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري (0.772)، وهذا ما يمكن تفسيره أن مستوى تطوير بتشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقبول بدرجة عالية من طرف الطاقم الإداري.

جـ. اختبار نتائج الفرضيات:

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث استخدمنا " T" للعينة الواحدة (One Sample T Test)، حيث تمثل قاعدة القرار لقبول أو رفض فرضيات الدراسة فيما يلي:

- إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية والتي تساوي 2.042، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أكبر من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أقل من أو يساوي 0.05، فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل.
- إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من T الجدولية والتي تساوي 2.042، والمتوسط المحسوب من بيانات العينة أقل من المتوسط الفرضي (3)، ومستوى المعنوية أكبر من أو يساوي 0.05، فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل.

- **نتائج اختبار الفرضية الأولى:** وتنص على الآتي: " تتبنى البنوك العاملة في ولاية تبسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية$0.05 \geq \alpha$ "

الجدول رقم 05: نتائج اختبار T لمدى ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة **T**	قيمة **T** الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية	**3.71**	**6.310**	**2.042**	**30**	**0.000**	**دال إحصائيا**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج SPSS

يتبين من الجدول 05 أن قيمة المتوسط الحسابي العام لمدى **ممارسة البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية** يساوي 3.71 وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة T المحسوبة تساوي6.310 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.042 ، كما أن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن "البنوك العاملة بولاية تبسة تتبنى أبعاد المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية $0.05 \geq \alpha$ ".

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية:** وتنص على مايلي: " إن التزام البنوك محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية ساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$".

الجدول رقم06: نتائج اختبار T لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة

الفقرة	المتوسط الحسابي	قيمة T	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القرار
فقرات الفرضية الثانية	**3.65**	**4.695**	**2.042**	**30**	**0.000**	**دال إحصائيا**

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج SPSS

نتائج هذه الفرضية موضحة في الجدول 09، يتبين منه قيمة المتوسط الحسابي العام لمساهمة المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة يساوي 3.65 وهو أكبر من المتوسط الفرضي3، وقيمة T المحسوبة تساوي 4.695 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.042، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05.

وعليه، وتبعا لقاعدة القرار، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني أن التزام البنوك العاملة بولاية تبسة بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة.

- **نتائج اختبار الفرضية الثالثة:** وتنص الفرضية على ما يلي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل".

حيث استخدما اختبار ANOVA One Way بالنسبة لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل. وهنا ترفض الفرضية إذا كان مستوى الدلالة أقل من أو يساوي 0.05.

الجدول رقم (07): جدول الفروق لمتوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك

التسويق المسؤول	F	Sig
الجنس	0.322	0.572
المؤهل العلمي	4.128	0.045
الأقدمية في العمل	2.090	0.152

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في متغير المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدى أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغيرات الجنس، المؤهل العلمي، الأقدمية في العمل. ولذلك يتم قبول هذه الفرضية بالنسبة للمتغيرات المذكورة آنفا.

4. الخاتمة:

1.4. النتائج:

خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة بداية من التنويه بأهمية الربط بين تطور المسؤولية الاجتماعية في مختلف القطاعات والمؤسسات بالأهداف المرجوة من مساهمتها المقدمة كدعامة أساسية لتحقيق استدامة في التنمية الاجتماعية والبيئية بالنسبة للمهتمين وأصحاب المصالح وللمجتمع عموما، خاصة وأن المؤسسات الاقتصادية بمستوياتها المختلفة في بيئة الأعمال المعاصرة لا يمكن لها البحث فقط في تعظيم الثروة بجانبها المالي وإهمال المسؤوليات الاجتماعية، وهذه الأخيرة لم يكن تطبيقها بأبعادها المعاصرة محظ الصدفة أو هدية مجانية للمجتمعات بل هي نتاج اهتمام وتأطير من جمعيات ومجموعات ضغط على أعلى درجات من الوعي، للتوجه بأهداف المؤسسات الاقتصادية لتأخذ بأولوياتها سبل تحسين أدائها الاجتماعي لضمان الصورة التي تبقيها في السوق من خلال الولاء المرتبط بالنسبة لأفراد المجتمعات بمدى اهتمامها بمسؤولياتها الاجتماعية، حيث تقوم على المساءلة والشفافية ولها أبعاد تتمثل في البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، كما تساهم البنوك في تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال تشجيع القياس والإفصاح البيئي اللذان يهدفان إلى كيفية قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسات الناجحة، مع كيفية معالجة هذه المساهمات من أجل زيادة ثقة المجتمع في المؤسسات.

ومن خلال التعرف على دور المسؤولية الاجتماعية للبنوك في تشجيع ثقافة الممارسات الاجتماعية والبيئية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق دراسة ميدانية، وبعد بتحليل البيانات المجمعة تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- أكدت نتائج الدراسة وجود اهتمام كبير وتبني من قبل البنوك العاملة بولاية تبسة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية للبنوك (البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي، البعد البيئي)، وهذا ما تشير إليه النتائج

المتحصل حيث جاء تطبيقها بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (0.623)، وعليه فيمكن القول أن الطاقم الإداري العامل بهاته البنوك يدرك وبشكل كبير أن الفوائد المتأتية من هذا المفهوم، وهذا ما يحقق الفرضية الأولى؛

- أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى اهتمام البنوك العاملة بولاية تبسة بتشجيع الممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة كما يدركها أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي (3.65) وانحراف معياري(0.772)، وهذا يرجع إلى إدراك القائمين على هاته الوكالات على أن الاهتمام بتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني هاته الممارسات أمر ضروري تفرضه المتطلبات الحديثة، وهذا ما يحقق الفرضية الثانية؛
- بينت نتائج تحليل الدراسة الميدانية رفض الفرضية البديلة الثالثة وبالتالي قبول الفرضية الصفرية الثالثة وهو ما يترتب عليه استنتاج عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية لآراء مفردات العينة حول متوسطات المسؤولية الاجتماعية للبنوك تعزى إلى البيانات الشخصية من حيث جنسهم، مؤهلاتهم العلمية، الأقدمية في العمل، مما يعني أن إجابات أفراد العينة لم تتأثر بالمتغيرات الشخصية ويرجع ذلك إلى أن عينة الدراسة فئة متعلمة وواعية وشابة تدرك أهمية تبني الشركات محل الدراسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للبنوك.

2.4. التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات أهمها:

- ضرورة الاستفادة من تجارب البنوك العالمية الرائدة في برامج المسؤولية الاجتماعية؛
- تحفيز البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق وحدات إدارية بالمسؤولية الاجتماعية تكون مهمتها الأساسية دعم المجتمع المحلي وتنميته؛
- ضرورة تشجيع البنوك لمدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال عقد دورات تدريبية وتكوينية؛
- تسليط الضوء على تفعيل ثقافة الاستمرارية والاستدامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور البنوك في دعم هذا التوجه من خلال جعل مبدأ الشراكة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبدأ تطبيق لكي يساعد على تطوير علاقة مستدامة بين هاتين الجهتين؛
- تشجيع القائمين على القطاع المالي على عقد العديد من الندوات والمؤتمرات لإبراز أهمية تبني البنوك لمنهج المسؤولية الاجتماعية كمنهج إداري شامل يساهم مساهمة فعالة في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة والدعم المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. الإحالات والمراجع

1. مؤتمر الأمم المتحدة التجارة والتنمية (الأونكتاد)، **كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة**، نيويورك وجنيف، 2004، ص: 28، تاريخ الاطلاع: 2017/07/23، الساعة: 01:54، من الموقع: http/ :unctad.org/ar/docs/iteteb20037_ar.pdf
2. Commission des communautés européennes, **livret vert, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises,** Bruxelles, Belgique, 2001, p:7.
3. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، عمان، 2005م، ص52.
4. **CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY (CSR) & SUSTAINABILITY WITHIN BANKING**, Date of Arrival 19/07/2017, h : 02 :33, site : http://en.finance.sia-partners.com/corporate-social-responsibility-csr-sustainability-within-banking
5. الحاج عرابة؛ جميلة العمري، **واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة وكالات شركات التأمين في ولاية ورقلة–**، مداخلة مقدمة في الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهانات–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، بتاريخ: 14–16 نوفمبر 2016، ص: 9.
6. حسين عبد المطلب الأسرج، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية**، أفريل 2014، ص: 05، تاريخ الإطلاع: 2017/07/20، الساعة: 17:29، من الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977/
7. مريم والي، **إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص: 268، تاريخ الإطلاع: 2017/03/03، الساعة: 12:25، من الموقع: http://www.webreview.dz/IMG/pdf/17-3.pdf
8. ليلى عبد الرحيم ؛ خديجة لدرج، **تجارب دولية رائدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الرابع حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، تبسة، بتاريخ: 13–14 أفريل 2008، ص: 02.
9. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص:84–85.
10. المادة 5 من القانون 11–18 المؤرخ في 2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 77، بتاريخ 2001/12/15، ص: 6.
11. Porter, Michael, **Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance**, The Free Press, New York, 1985, P: 1.
12. Ibid, P : 11
13. فاطمة عايض فواز السلمي، **دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس –" جامعة الملك سعود أنموذجا"**، كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، بتاريخ 11–12 جانفي 2017، ص 866.